مجلة العلوم الإنسانية

علمية محكّمة ـ نصف سنوية

Journal of Human Sciences

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب. ليبيا

Al - Marqab University- Faculty of Arts- alkhomes

28

العدد

الثامن

والعشرون

مارس 2024م

تصنيف الرقم الدولي (ISSI/2710-3781)

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية (2021/55)

البعد الأمني للشراكة الأورومتوسطية

إعداد: د. جمال على سالم التونسي*

الملخص:

هدفت الدراسة للتعرف على الشراكة والتعاون الأمني بين ضفتي المتوسط دول الاتحاد الأوروبي، ودول المغرب العربي وبعد نهاية الحرب الباردة بدأ الأمن الأوروبي يواجه تهديدات جديدة، قبل الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات والإرهاب الدولي، مثل هذه الظواهر تهدد الأمن القومي لكل دولة من دول المنطقة، وليس فقط دولة واحدة مما دفع وزاد من وتيرة التعاون والشراكة المتوسطية للحفاظ على أبعادها الرئيسية المتمثلة في الأمن والاستقرار بالمنطقة لمواجهة هذه الظاهرة التي تعيق حركة النمو والتنمية والتعاون والشراكة بين الطرفين لتصبح الشراكة ذات بعد أمني لكلا الطرفين.

وسعت الدراسة إلى توضيح دور الدول المتوسطية لمحاربة الظواهر التي تعيق من التنمية والشراكة والتعاون. واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة فيما يتعلق بالتطرق إلى ظاهرة أمن المتوسط بشكل عام كما قمنا بتوظيف المنهج التاريخي عند التعامل مع بعض المعطيات والوقائع التاريخية.

وخلصت الدراسة إلى أهمية الشراكة المتوسطية للطرفين في محاربة الظواهر التي تعيق وتؤثر مع أمن المتوسط وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن الظواهر التي تؤثر مع أمن المتوسط لا بد من وضع استراتيجيات أمنية محددة لمجابهتها

الكلمات المفتاحية : الشراكة – المشروع الأورمتوسطي الهجرة غير الشرعية – أمن المتوسط – الإرهاب

* عضو هئية التدريس. جامعة المرقب

Abstract:

The study aimed to identify the partnership and security cooperation between the two sides of the Mediterranean, the European Union countries, and the Arab Maghreb countries. After the end of the Cold War, European security began to face new threats, before organized crime, illegal immigration, the drug trade, and international terrorism. Such phenomena threaten the national security of every country in the region and not Only one country, which prompted and increased the pace of Mediterranean cooperation and partnership to maintain its main dimensions of security and stability in the region to confront this phenomenon that hinders growth and development, cooperation and partnership between the two parties, so that the partnership has a security dimension for both parties.

The study sought to clarify the role of Mediterranean countries in combating phenomena that hinder development, partnership and cooperation. The study used the case study approach in dealing with the phenomenon of Mediterranean security in general. We also added the historical approach when dealing with some historical data and facts.

The study concluded the importance of the Mediterranean partnership for both parties in combating the phenomena that hinder and affect the security of the Mediterranean. The study reached a set of results, including that the phenomena that affect the security of the Mediterranean must be developed specific security strategies to confront them.

Keywords: partnership - the Euro-Mediterranean project - illegal immigration - Mediterranean security - terrorism

المقدمة :

مثلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول لعملية التنظير في الدراسات الأمنية باعتبار أن المقاربات النظرية المفسرة للأمن في فترة الحرب الباردة، وما قبلها مختلفة عن المقاربات والنظريات الساعية لبناء وتطور جديد لواقع الأمن في عالم ما بعد الحرب الباردة .

كما أدى سقوط النظام الشيوعي إلى تغيير جذري في ممارسة العلاقات الدولية من جهة، وتصدر الغرب لعلاقاته الخارجية من جهة أخري علماً بأن المواجهة بين الشرق والغرب أنذاك لم تتناول سوى الجوانب العسكرية عندما كان يتعلق الأمر بالمسائل الأمنية لكن الوضع تغير اليوم حيث اتسع نطاق مفهوم الأمن، فإذا مكنا القضايا الأمنية غير العسكرية والمتمثلة في الأبعاد غير العسكرية للأمن ضمن جدول أعمال ترتيبات الأمن الإقليمي والعالمي ،جعل هناك قائمة طويلة من المشكلات الأمنية التي لا ترتبط بامتلاك واستخدام القوة العسكرية، بل ومنها الهجرة غير القانونية والمتمثلة في التدفق البشري المفاجئ والمتزايد من الضفة الجنوبية للمتوسط إلى الضفة الشمالية، كما سعت الدول الأوروبية لارتباط الأمن الأوروبي بالأمن المتوسطي، بالتالي تأثير مشكلات حوض البحر الابيض المتوسط على أمن الدول الأوروبية هذا ما جعلها تنتهج سياسات مشتركة في البناء والتنمية والاستثمار وتوسعت كذلك بالمجال السياسي والعسكري لكى تحافظ على البعد الأمني للتعاون الثنائي بين الطرفين وتحافظ على استقرار المنطقة ومحاربة الظواهر التي تعيق التعاون الثنائي.

إشكالية البحث:

تدور إشكالية الدراسة بالأساس في محاولات البحث والتعرف على جوانب الأبعاد الأمنية للشراكة الأوروبية المغاربية بين ضفة المتوسط وتوضح الاستراتيجيات الثنائية للشراكة في هذا المجال.

وكل ذلك يثير التساؤل الرئيسي التالي: هل يمكن الجزم بأن أمن المتوسط وما يتعرض له من ظواهر مثل الهجرة غير الشرعية تشكل خطر وتهديد على الأمن في المتوسط وبالتالي عامل يؤثر في العلاقات بين الطرفين. ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الآتية:

(1) هل تعتبر الهجرة غير الشرعية خطر أمنى على المتوسط؟

(2) ما مصير التعاون الأورومتوسطي في ظل التهديدات والمخاطر؟

(3) ما هي الاستراتيجيات والآليات لمواجهة المخاطر؟

فرضية البحث:

تحاول الدراسة اختبار الفروض التالية:

(1) هناك علاقة طردية بين الجانب الأمني والشراكة الأورومتوسطية

(2) كذلك هناك علاقة طردية بين الدور الذى تلعبه الدول المتوسطية في البحر الأبيض المتوسط لمواجهة الظواهر الأمنية وبين زيادة التعاون الأمني بين الطرفين

أهمية الدراسة:

(1) تهتم الدراسة بتسليط الضوء على معرفة الظواهر التي تعيق وتؤثر على أمن المتوسط.

(2) تحاول الدراسة في تحليل الآليات والاستراتيجيات التي تعمل دول المتوسط على اتحادها .

3) تسعى الدراسة للوصول إلى نتائج جديدة من خلال معرفة أبعاد الشراكة الأورومتوسطية في المجال الأمني .

أهداف الدراسة:

(1) تهدف إلى وضع تقييم شامل لمعرفة تأثيرات أمن المتوسط تجاه الشراكة الأورمتوسطية.

(2) معرفة طبيعة التحديات التي تواجه المنطقة المتوسطية وسبل التغلب على هذه الاشكاليات الأمنية.

(3) تسعى الى الوصول الى الآليات والاستراتيجيات المتوسطية للحفاظ مع أمن المتوسط .

الدراسات السابقة:

(1) على الحاج سياسات دول الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية بعد الحرب الباردة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 2005) تناولت هذه الدراسة السياسات التي أتبعتها دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية وخاصة دول شمال أفريقيا بشكل عام ودول المتوسط بشكل خاص كما تطرق الباحث للجوانب الأمنية بين الطرفين من أجل زيادة تعميق الشراكة.

(2) عبد الوهاب بن خليف، العلاقات الأوروبية المتوسطية استراتيجيات شراكة وتوصيف مجلة دراسات استراتيجية (الجزائر دار الحلزونية للنشر والتوزيع ؛أغسطس 2008).

تتناول هذه الدراسة اوجه التعاون المشتركة بين الطرفين في المجال السياسي والاقتصادي والأمني والية الاستثمار والمجالات المتنوعة كما ركزت على الجانب الأمني وما تتعرض له الدول الأورومتوسطية من تهديدات ومحاضر التي تعيق حركة النشاط بين الطرفين وآلية مواجهة هذه الظواهر .

المبحث الأول– أمن المتوسط بين المتغيرات والمؤثرات والعوامل:

إن فكرة إنشاء نظام أمن إقليمي في منطقة البحر الابيض المتوسط حديثة العهد نسبياً فرضتها طبيعة العلاقات المتشابكة بين دول الضفة الشمالية ودول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط والتي تعود الى النفوذ الأوروبي التقليدي على هذه الأخيرة الروابط الاقتصادية التي تجمع بينها باعتبار دول الضفة الجنوبية والشرقية

للمتوسط الشريك الاقتصادي والتجاري الأول للجماعة الأوروبية، إضافة إلى العامل الجيواستراتيجي المتمثل في الموقع الجغرافي .

المطلب الأول– المتغيرات على الصعيد الدولي:

شهدت الساحة الدولية في منتصف الثمانينات معالم الانفراج الدولي وبداية تقارب العلاقات السوفيتية الأمريكية التي عرفت جواً من التوتر والمنافسة أثناء الحرب الباردة لاسيما في المجال الأيديولوجي والتسابق نحو التسلح بداية الانفراج هذا استهلها وصول الرئيس السوفيتي "غوربا تشوف" يوم 11 مارس 1985 إلى رئاسة الأمانة العامة للحزب الشيوعي ومباشرته في تجسيد أهداف سياسته الخارجية الجديدة خاصة مع الولايات المتحدة الامريكية حيث التقى بالرئيس الامريكي أنذاك "ريغان" في نفس السنة لمناقشة مسألة تحديد الأسلحة الاستراتيجية فيما يتعلق بالسياسة الداخلية فقد عرفت مساراً جديداً هى الأخرى باقتراح "غوربا تشوف" تطبيق إصلاحات جذرية شاملة مختلف الميادين سميت الفلاستوست والبريسترويكا المعلن عنها 1987 .

أثرت السياسات الجديدة للاتحاد السوفيتي والتطورات التي عرفتها العلاقات السوفيتية الأميركية على باقي دول المعسكر الاشتراكي والتي أصبحت تطالب من جهتها باصلاحات من مجتمعاتها بل أكثر من ذلك، المطالبة بالحصول على استقلالها الذاتي مستندة فى ذلك إلى إعلان الرئيس "غوربا تشوف" 1989 بمقر الأمم المتحدة أنه سوف يترك العرب لدول شرق أوروبا فى أن تختار نظامها الاقتصادي والاجتماعي[1].

وبذلك سجل أول تحول عرفته الساحة الدولية تمثل فى انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي بعد أن جاءت سلسلة الإعلان عن الدول المستقلة بلغ التغير

1. ارنست مانول، الاتحاد السوفيتي في ظل غوربا تشوف بيرت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط 1991) ص 15.

في وسط وشرق أوروبا ذروته عند سقوط جدار برلين في 1989 وإعلان الوحدة الألمانية في أكتوبر 1990 ، صاحب سقوط لأتحاد السوفيتي كذلك تحولات كبرى في المجال الاقتصادي والعسكري حيث سجل في المجال الأول إعلان منظمة التعاون الاقتصادي المتبادل "الكوميكون" في 28 جوان 1991 ، التي تجمع دول المعسكر الاشتراكي اما في المجال الثاني فقد حل حلف وارسوف في 1991 فاسحاً المجال للحلف الاطلسي لأن يصبح المؤسسة العسكرية الاكثر قوة على الساحة العالمية تجمع العديد من الدول العربية ترأسها الولايات المتحدة الاميركية لتسبق قواتها الدفاعية كما يأتى احتلال العراق للكويت في 1990 كأبرز الأحداث العالمية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي لبعض الفرص للولايات المتحدة الاميريكية أن تكرس نفوذها على العالم بتطبيقها لمبادئ النظام الدولي الجديد الذي تزعمته تحت ستار الشرعية الدولية ففي خطاب للرئيس الأمريكي – جورج بوس – 1990 أعلن عن عهد من الحرية والسلم لكل الشعوب في خطاب آخر له أمام الكونجرس يوم 11 سبتمبر 1990 صرح آن الأزمة رغم خطورتها في الخليج، إلا أنها تتيح منصة فريدة للتقدم نحو نظاماً دولياً جديداً[1].

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية 1991 التي جسدت على أرض الواقع ما يمكن تسميته بـ السلام الامريكي – أعلن البيت الابيض فى تعليمه تخطيط الدفاع للسنوات الجبائية 1994 – 1999 الصادرة عن البنتاغون سنة 1992 أن الولايات المتحدة الامريكية مستعدة للاطلاع بمهمة الزعامة في النظام الدولي الجديد[2].

وقد تم تحديد مبادئ التعليمية من النظام الدولي الجديد المتمثلة في :

1. مرعي المغربي، المحددات الداخلية والخارجية وأثرها على علاقات التعاون لدول البحر المتوسط مجلة الدراسات العليا طرابلس .عدد خاص. 1997) ص20.

2. Bichra Khader : L Europen etla. Medierranee Geopolitu de .la proximite parysd – L . hamattan 1997 .p. 88.

(1) تدعم مجموعه مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

(2) تدارك الاعتداءات الإقليمية في إطار التكتلات مع الحفاظ على الهيمنة الاقتصادية الامريكية فى هذا المسعى للولايات المتحدة الامريكية، فقد تم تهميش دور الدول الأوروبية فى أتخاذ قرار مستقل عن المنطق الأمريكي فى إدارة الأزمة ذلك ما يؤكد السيطرة الأمريكية على النظام العالمي وقدرتها على منافسة أوروبا الموحدة التى تتطلع هي الأخرى إلى أن تصبح قطباً عالمياً منافساً للقطب الأمريكي عن طريق التدخل والتأثير فى مجريات الأحداث الدولية، وبذلك الاهتمام بمنطقه جنوب وشرق حوض البحر الابيض المتوسط.

إضافة إلى ذلك ظهرت، فكرة تأسيس الاتحاد الاوروبي بعد المؤتمرات واللقاءات العديدة بين الدول الكبرى الأوروبية متجهة للتنافس الدولي في مختلف الساحة الدولية، وأصبحت دول المغرب العربي ترى أنها لابد من أعادة ضبط المعايير ومعرفة موازين القوى فأصبحت تفكر في تأسيس كتلة مغاربية لمواجهة التحديات[1].

المطلب الثاني- المتغيرات على الصعيد الإقليمي:

من نتائج انهيار المعسكر الشيوعي، يظهر تصاعد النزاعات القومية في وسط وشرق أوروبا وعجز المجموعة الأوروبية عن حلها مثل المشكل الذى عرفته البوسنه والهرسك ورغم إمكانياتها العسكرية وقدرتها السياسية أينما استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية التوصل لتسوية النزاع بعقد مفاوضات بين الأطراف المتنازعة يوم 11 ديسمبر 1995[2].

إن طبيعة المتغيرات التى عرفتها العلاقات فى النظام العالمي قد مست جوهر الصراع بين مختلف الوحدات السياسية ليصبح صراعاً اقتصادياً وتكنولوجياً وحتى

1. علي الحاج سياسات دول الاتحاد الأوروربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية في 2005) ص 85.

2. المرجع السابع ص 45.

مالياً بعد أن كان صراعاً آيديولوجياً سياسياً وعسكرياً ، أكد فى نفس الوقت على الطبيعة التنافسية الاقتصادية بين القوى والتكتلات العالمية الكبرى حيث جسدت الولايات المتحدة الامريكية من جهة ، تكتلاً اقتصادياً عند إعلانها عن إنشاء أتفاق للتبادل الحر (ALENA) يجمعها ، بكل من كندا والمكسيك سنة 1993 من جهة أخرى أعطى الطابع المؤسساتى للتعاون الاقتصادي في منطقه أسيا (ASEAN) ، سنة 1992 صوره أخرى. لهذه التكتلات الاقتصادية[1].

إن شمولية الاقتصاد العالمي وتوسع التجارة الدولية عمل على إنهاء اتفاقيات الغات (GATT) في دورة الاورغواي المنعقدة يومي 12 – 15 ابريل 1994 – وتعريفها بالمنطقة العالمية للتجارة (OMC) في سنة 1995 الهادفة إلى إزالة العوائق الجمركية المتعلقة بالتجارة العالمية[2].

من المتغيرات الاقليمية الأخرى التى برزت مع تغير موازين القوى الدولي يظهر لنا أنفراد الولايات المتحدة الامريكية بلعب الدور السياسى فى مسألة الشرق الأوسط، واستبعاد إمكانية مساهمة أى دولة أوروبية رغم مطالبة الطرف العربي بضرورة التدخل الأوروبي فى عملية السلام نظراً لما يجمعها من علاقات تقارب وتعاون على أكثر من صعيد فى أيجاد تسوية للمسألة.

أشرفت الولايات المتحدة الأمريكية على عقد عدة مؤتمرات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني ، أبرزها مؤتمر مدريد في 13 اكتوبر 1991 الذي جاء بصيغة الأرض مقابل السلام ، اتفاق غزة أريحا في واشنطن في 13 مارس 1993 واتفاق حول

1. عبدالله الجمل ، الاقتصاد العربي والجماعة الأوروبية بيروت : دار النهضة العربية للنشر " ط 1995) ص 20.

2. عبدالفتاح الرشدان ، العرب والجماعة الأوروبية في عالم مستقر دراسات استراتيجية الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات 1998) ص 35.

توسيع نظام الحكم الفلسطيني، اتفاق طابا الموقع عليه بواشنطن في 28 سبتمبر 1995م[1].

كما عقدت عدة مؤتمرات خصصت لعقد وتجسيد فكرة السوق الأوسط الكبير على أرض الواقع في مؤتمر الدار البيضاء، ومؤتمر عمان ، ومؤتمر القاهرة والدوحة وكانت الدول الأوروبية قد بدأت في عملية واسعة من أجل أعادة تقييم سياستها مع الدول المجاورة لها خاصة بعد التوقيع على معاهدة ماستريخت – 1922. والتي تعتبر منعرجاً هاماً في إرساء هياكل أوروبية أكثر اندماجاً وتكاملاً أين تم الانتقال من السوق الأوروبية المشتركة إلى ما سمي بالاتحاد الأوروبي. المتكون من مؤسسات اتحادية ذات صلاحيات واسعة مهمتها تجسيد بنود المعاهدة المتعلقة بالاتحاد السياسي والاقتصادي والنقدي. أما في مجال السياسة الخارجية فأن هذه المعاهدة زاوجت بين السياسة الخارجية والأمن المشترك في إطار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، (ميثاق هلسنكي) والوثيقة العالمية لحقوق الإنسان[2].

كما كرست ارتباط الأمن الأوروبي بالأمن المتوسطي وبالتالي تأثير مشكلات حوض البحر الابيض المتوسط على أهم الدول الأوروبية هذا ما جعلك تنتهج سياسات مشتركة شاملة استهلتها بأعمال الاقتصادي تم توسعت لشمل المجال الأمني والسياسي لم تكن دول الضفة الجنوبية والشرقية لحوض البحر الابيض المتوسط في منأى عن هذه التحولات الدولية، وإنما عايشتها وساهمت في إبراز تغييرات عميقة بوصفها نظاماً فرعياً يتبع النظام الدولي في فرض الدول أعادة صياغة سياستها لتخلق نوعاً من التوازن بين ضفة المتوسط فبعد أن كان خط

1. المرجع السابق ص 36.
2. المرجع السابق ص 40.

المواجهة شرق غرب أصبح اليوم شمال جنوب فلم تعد التهديدات العسكرية وانما مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية مرتبطة بالدول والحكومات[1].

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على الأمن فى المتوسط .

تشكل عملية أرساء السلم والاستقرار في حوض البحر الابيض المتوسط القاسم المشترك في السياسات الخارجية لدول الضفتين والتي تبقى مرهونة بمدى إمكانية تحقق تعاون وتفاهم بينهما لتسيطر استراتيجيات فعالة تعمل على تجاوز العديد من المشاكل والمخاطر المهددة لأمن المنطقة، والتي يمكن إرجاعها إلى الآتي:

1)مشكلة النمو الديموغرافي

يعد العامل الديموغرافي من أثقل المعطيات التي تزن في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط كونه لا يصاحب معدل النمو الاقتصادي خاصة لدى جنوب وشرق المتوسط، فعدم التجانس هذا بين ارتفاع عدد السكان والموارد المتاحة يخلق جو من عدم الاستقرار، تراكم المديونية وغيرها من المشكلات، وبالتالي عجز الدول على تلبية حاجيات شعبها في مختلف المجالات المتنوعة.

ويبين الجدول التالي عدم التجانس الذى يعرفه النمو السكاني في المتوسط :

الجدول رقم (1)

الدول	1990	2025	الارتفاع
الدول العربية أ	133 مليون	252 مليون	%90
تركيا	55 مليون	89 مليون	%61
الدول الأوروبية	195 مليون	207 مليون	%06

المصدر :[1]

1. Bichar Khader .op. cit. p 97

2)**تدهور الوضعية الاقتصادية والهجرة :** لقد تراجعت منطقة البحر الابيض التوسط عن كونها المركز الاقتصادي للتطور العالمي منذ نهاية الثمانينات لما صاحبها من أزمات بترولية عرفتها دول جنوب وشرق المتوسط، وباعتبار أن هذه الأخيرة ترتكز في صادراتها على الانتاج الطاقوي معتمدة عليه كمورد أساس في مبادلاتها الخارجية

فإن تراجع أسعار البترول عمل على تدهور الأوضاع الاقتصادية بالمناطق، أضف إلى ذلك تراجع نسبة الناتج الداخلى المحلي حسب عدد السكان المتزايد كل سنة، كما أن فشل سياستها التنموية أدى إلى تمويل نمط اقتصادها من المخطط إلى اقتصاد السوق بعقد إتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، الأمر الذى زاد في اشتداد حدة المشاكل وتفاقم المديونية التي عجزت عن تسديدها في آجالها المحددة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2)

الدول	الديون الخارجية 1992
المغرب	21.40
الجزائر	26.30
تونس	8.47
تركيا	54.80
مصر	40.41

المصدر :Bichara. Khaderop op.cit P 77

[1] Bichra Khader : L.Europen et Meditrahee Geoplititue de . la . proxi imite paris . ed . harmattan .1997.p.70

فقد ارتفعت المديونية الخارجية للدول العربية من 115 مليار سنة 1985 إلى 209 مليار سنة 1992، 86% من مديونتها تم تسديدها على المدى الطويل، مقابل 12% فقط على المدى القصير، 2% تسهيلات البنك العالمي ، 62% من مصادر عمومية مقابل 23% من مصادر خاصة[1].

وتؤدي هذه المديونية بدورها إلى إفلاس المصانع وتسريح العمال، وبذلك تفاقم البطالة في أواسط الفئة الشبابية التي تعتبر أكبر نسبة في الهرم السكاني لدول الجنوب وشرق المتوسط.

كما يوضح الجدول التالي نسبة البطالة في عقد التسعينات:

الجدول رقم (3)

الدول	البطالة
الجزائر 1994	%24.4
مصر 1993	%20
المغرب 1993	%15.9
تونس 1994	%17.2
تركيا 1995	%19.8

المصدر: Bichar khader op.cit. p.88

أمام هذه الوضعية المزرية والمشاكل العديدة التي يعيشها المجتمع والشباب خاصة فهم يتوجهون نحو الهجرة إلى الدول المتقدمة، ويرتقب المختصون في المفوضية

1. خليفة بلعيد اوضاع المهاجرين العرب في الدول الأوربية طرابلس : مجلة الدراسات العليا 1997)ص19.

الأوروبية أن ضغوطات الهجرة المغاربية سوف توجه نحو فرنسا وبلجيكا وهولندا، أما المهاجرين الأتراك سيتوجهون لألمانيا وهولندا وفرنسا[1].

إضافة إلى الهجرة القانونية نجد الهجرة غير القانونية، وهى الأكثر رواجاً والتي ارتفعت وتيرتها خاصة بعد فرض دول الاتحاد الأوروبي قيود صارمة على الهجرة القانونية وإيقافها في بعض الدول الأوروبية.

من نتائج هذه الهجرة غير القانونية (الشرعية) بروز بعض الظواهر الاجتماعية المنحرفة في الدول المستقبلة للهجرة كالجريمة المنظمة وتجارة المخدرات، تهريب الأسلحة، وذلك ما أدى إلى الدول الأوربية إلى اتخاذ قرارات صارمة ضد هذه الاجراءات ورغم كل الاتفاقيات إلا أن الهجرة لم تعرف تراجعاً إن لم نقل تضاعفت بل عملت على خلق ظواهر أخرى[2].

3)ظاهرة الإرهاب:

قبل التطرق إلى معرفة خلفيات وأسباب ظهور هذه المشكلة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، ومدى تهديدها للأمن والاستقرار وجب الوقوف أمام تحديد مفهومها في الحقيقية لم يتوصل الخبراء إلى اتفاق عام حول تعريف الإرهاب رغم وجود عدة تعاريف تختلف عن توجه الآخر.

وفي محاولة لتشخيص هذه الظاهرة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط فإننا نلاحظ انها تتميز بثلاث خصائص[3].

1- أفعال إجرامية .

2- تخضع لدوافع سياسية .

1. فيصل الفائدي الضغوط السكانية والهجرة القاهرة: دار الكتاب العربي، 1954) ص 44.
2. اريك هورسي والان جون : ترجمة أحمد حمدي محمود ، الإرهاب الدولي مصر : الهيئة العامة للكتاب 1991) ص 23.
3. عبدالفتاح الرشدان ، مرجع سبق ذكره ص 61.

3- يتجاوز النشاط داخل إقليم الدولة .

ظاهرة الإرهاب في منطقة حوض البحر المتوسط نجدها تأخذ أشكالًا مختلفة فمثلا في حوض الشمال تأخذ أشكال جماعات اليمين المتطرفة التي تعكس مفاهيم عنصرية من فعل مواقفها المضادة للهجرة بصفة عامة الوافدين أي الدول الأوروبية رغم أن مشاكل الأمن في منطقة حوض البحر المتوسط، قد تم التطرق إليها منذ السبعينات في إطار ندوة الأمن والتعاون الأوروربي سنة 1975 ورغم اقتناع الدول الأوروبية المشاطئة لحوض البحر الابيض المتوسط أن أمنها مرتبط بالأمن المتوسطي رفضت توسيع الإجراءات الأمنية المتخذة في إطار ندوة الأمن والتعاون الأوروبي لتشمل دول جنوب وشرق المتوسط .

الإرهاب العالمي تهديد مشترك لجميع دول حوض البحر الأبيض المتوسط وخاصة بعد الهجمات الإرهابية التي تضاعفت بعد 11 سبتمبر 2001، وتمثل الانعكاسات الأمنية الناجمة عن هذه الهجمات خطورة كبيره يمكن ما تسببه من انعدام الأمن وإظهار عجز السلطات الأمنية في الدول المستهدفة عن التصدي للعمليات الإرهابية، كما أن الإرهاب يتسبب في نشوء حالة تكون فيها الأولوية للاعتبارات الأمنية في الدول المعنية فى بعض مشروعية كبيرة لتعزيز إجراءات الأمن من أجل مكافحة الإرهاب، وهذا ما جعل دول المتوسط الى التعاون الثنائي لمكافحة هذه الظاهرة الى تؤرق أمن المتوسط.

المبحث الثاني- الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورومتوسطية:

مسألة الهجرة غير الشرعية تثير عدة قضايا ومواضيع تستلزم الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي والتي تتعلق بشأن تكثيف المهاجرين مع الأوضاع الجديدة والتغيير في أسلوب الحياة و القيم والمعايير والعلاقات الاجتماعية وكذلك لكون الهجرة غير الشرعية تعتبر من بين التحديات الأمنية المشتركة من المنطقة المتوسطية.

المطلب الأول- الاتفاقيات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

عندما شعرت الدول بخطورة تهريب البشر سواء على حياة المهاجرين بطرق غير شرعية وما ستتعرض له من آثار مختلفة، قررت الدول تشديد الرقابة على منافذها ومحاولة وضع قواعد لمكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها والانضمام إلى المعاهدات الدولية التي تكافح الهجرة غير الشرعية، ومن بينها: [1]

أولاً- بروتكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو:

تم التوقيع عليه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (25) في الدورة (55) بتاريخ 15 - 11 - 2000 بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، ويهدف البروتكول إلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية، وهو يركز على حسن معاملة المهاجرين وحماية حقوقهم الإنسانية ومحاربة أنشطة الجماعات الإجرامية ذات الصلة، وقد تضمن البروتوكول مواد عديدة من أهمها: تهريب المهاجرين من طريق البر تدابير مكافحة تهريب الهاجرين عن طريق البر، التدابير الحدودية، مراقبة الوثائق.

وقد ركزت المادة (16) من البروتكول على الآتي:

1- تعتمد كل دولة طرق ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الافعال التالية في حال ارتكابها عمداً مثل تهريب المهاجرين أو القيام بفرض تسهيل تهريبهم.

1. آمنة إمحمدي ، الهجرة الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الملتقى الوطني الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها الدولية الجزائر /: جامعة الشلف كلية الحقوق والعلوم السياسية 25-26- مايو-2011) ص5.

ثانيا- اتفاقية الشنجن:

وقعت في 14 أغسطس عام 1989 والمتبوعة بمعاهدة الشنجن 1989 التي تظم الاتحاد الأوروبي الموقعة عليها، وهى تضمن حرية التنقل داخل هذا المجال، وتنتهج سياسة موحدة اتجاه الهجرة القادمة من خارج هذا المجال الموحد، فكان من أبرز نتائجها أنها حديث بقوة من منح التأشيرات للدخول الأوروبي الأمر الذى ترك في أواسط الراغبين في الهجرة إليها شعوراً بالإحباط، وزاد ذلك من تنشيط حركة الهجرة غير الشرعية إلى القارة الأوروبية، كما وصفت قواعد تخصى مراقبة الحدود وسياسات الأبعاد ، كما تم إصدار برنامج تابيرى Tampere programet والمتعلق بإصدار تشريعات تقنين الهجرة واللجوء السياسي ومحاربة الجريمة المنظمة، وهذا ضمن استراتيجية الأمن الأوروبية الجديدة، التي أصدرتها المفوضية الأوروبية حيث سيتم إضافة هذه التشريعات لدعم سياسة التاشيره المشتركة ووثائق السفر الأمنية[1].

هذه الاستراتيجية الأوربية الجديدة سيطر عليها مفهوم الشراكة من التسعينات في إعلان برشلونه، ففي هذا الإعلان كانت الهجرة في محور تبادلات بين الجبهات المدنية، وخصوصاً فيما يتعلق بالهجرة والإرهاب .

ثالثاً- القمة المتوسطية التي عقدت في تونس 5-12-2003

كانت الهجرة من أولويات قمة منتدى (5+5) الذى عقد في تونس 5 - 6 - ديسمبر 2003 دعت من خلاله الدول المغاربية إلى ضرورة إيجاد مقادير شاملة لمعالجة المشاكل من خلال تعاون حقيقي ومنعه لمجابهة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر[2].

1. المرجع السابق ص 15.

2. عبدالوهاب بن خليف العلاقات الأوروبية – المتوسطية استراتيجيات شراكة وتوصيف مجلة دراسات استراتيجية الجزائر : دار الحلزونية للنشر 2008) ص 67.

وكذلك معالجة أسبابها الحقيقية ويتجدد الحرص على احترام مبادئ الكرامة الإنسانية، وتتجدد خطورة تعامل البلدان الأوروبية مع قضية الهجرة العالمية. وجاء في الوثيقة الصادرة عن الاتحاد الأوربي من خلال المجلس الأوروبي 2005 إلى ضمت المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأوروبية الخاصة بالتعاون الأوروبي من ناحية والتعاون مع دول شمال أفريقيا من ناحية أخري هذه الوثيقة تتجه الى تبني سياسة الهجرة التي تجذب أصحاب المهارات والعقول من المهاجرين وترفض الأشخاص الاخرين دون أن تراعى في سياستها على منع دخول المهاجرين اليها إن الهجرة المتوسطية لدول أوروبا هي ظاهرة تشكل واحدة من المعالم الاجتماعية البارزة لمنطقة المتوسط وهذا ما تؤكده قمة تونس لمواجهة ظاهرة الهجرة بين البلدان المتوسطية.

المطلب الثاني- العوامل المحفزة للهجرة غير الشرعية:

تنقسم العوامل المحفزة للهجرة إلى عوامل حقيقية واخرى شكلية أما الشكلية متمثلة فى النمو الديمغرافي السريع والذى له تأثير مباشر على التنافس الغذائي ومصادر أخرى وكذلك الفارق الرفاهي بين الشمال والجنوب وأما الحقيقية فهى كذلك مقسمة إلى:

عوامل بسيطة مثل الفقر والوحدة الاجتماعية، وعوامل معقدة مثل الحرب والمجاعة والكوارث البيئية.

أولاً- العوامل الاقتصادية:

التباين الاقتصادي بين البلدان المصدرة والجاذبة للمهاجرين يتجلى التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول العربية الطاردة والمستقبلة، وهذا التباين هو نتيجة لتذبذب وثيرة التنمية في دول الجنوب المتوسط (أي عدم استقرار عوامل التنمية) التي لاتزال اقتصاديات الكثير منها يعتمد أساساً على العلاقة والتعدين وهما قطاعان لا يضمنان استقرار التنمية، إلا أن التنمية بمختلف أنواعها

لم تحقق إلا معدلات ضعيفة من الرفاهية، كما أن غياب الاستثمارات المنتجة قللت من مستوى النمو الاقتصادي وعمقت من الفقر[1].

ثانياً- قلة فرص العمل (البطالة)

يشكل الثالوث القاتل لنفوس الشباب البطالة والفقر والبؤس، الدافع الرئيسي إلى الهجرة السرية حيث تعبير تفاقم كارثة البطالة إحدى أقصى المشكلات التي تدفع الشباب إلى الانتحار الجماعي في البحر المتوسط. حسب تقارير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية قدرت نسبة البطالة بالدول العربية في العقد الأول من القرن 21 – 15 – 20 % كما تعتبر احصاءات برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن معدل البطالة في الوطن العربي عالم 2008 وصل إلى نحو 15% اي ما يعادل 17 مليون، أما في المغرب العربي فلقد بلغت نسبة البطالة مستويات مرتفعة جداً .

الجدول التالي يوضح نسبة البطالة للدول المتوسطية الأوروبية :

الجدول رقم (4)

الدولة	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	تركيا	مصر	تونس	المغرب	الجزائر
نسبة البطالة	805	1106	12.3	609	11.1	17.8	22.5	29.9
المعدل	%12.2					%17.6		

المصدر : المكتب الدولي تقرير حول العمل في العالم 2000 ص 235

ثالثاً- انخفاض الأجور ومستويات المعيشة:

من انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، ولقد أشارت دراسة صادرة عام 2006 عن المجلس العربي للطفولة والتنمية إلى أن أكثر من 80% من سكان

1. محمد غربي من اجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن حالة منطقة البحر المتوسط ، دفاتر سياسية العدد الأول كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة الجزائر 2009) ص 96.

العالم العربي يعيشون في فقر مدقع، وكذلك فإن مليارين من البشر يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم كذلك فإن تدني مستوى دخل الفرد وانخفاض مستويات معيشهم والتبابين في الأجور يعد كذلك من أسباب هجرة الشباب إلى الغرب حيث الحد الأدنى للأجور يفوق 3 إلى 5 مرات المستوى الموجود في دول المغرب العربي، ويعيش أكثر من 230 مليون نسمة في الدول العربية بمتوسط دخل مستوى لا يزيد عن 500 دولار سنوياً عام 2006 ووفقاً لبيانات البنك الدولي فإن نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلى الاجمالي في البلدان العربية لم يتجاوز 6.4% إلى جانب عامل الفقر ومخلفاته في الدول المصدرة للمهاجرين يأتي عامل توفير الفرص والامكانيات لعيش حياة كريمة في دول الاستقبال تكملة لدوافع الهجرة .

رابعاً- عوامل محفزة (الجغرافية السياسية)

وتتجلى هذه العوامل في صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة حيث يتفانى في إبراز مظاهر الفتى: هدايا – استثمار في العقار ثم وسائل الإعلام المرئي الذى جعلت السكان من الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش، وينظرون إلى مظاهر الترف في البلاد الأخرى، وكذلك القرب الجغرافي من أوروبا – هذا ساهم في تسهيل عملية انتقال المهاجر خلال هذه الضفة الجنوبية للمتوسط، وكذلك عدم الاستقرار بالدول المغاربية مما شجع المهاجرين للسفر لبلدان مستقرة.

المطلب الثالث- آليات التصدي للهجرة غير الشرعية:

رغم غياب استراتيجية أوروبية عربية لمحاربة الهجرة غير الشرعية ورغم هذه الصعوبات إلا أن الأمر يخلو من بعض المبادرات المشتركة التي يمكن تلخيصها كالآتي :

1- إطلاق مبادرة مشتركة بين الدول المشتركة لمحاربة الهجرة غير الشرعية من خلال عمل مشترك للدول المجاورة لمراقبة الحدود البحرية وقد يتعلق الأمر بتنظيم دوريات مشتركة وتنسيق لوجستي بين دول الجوار.

2-تنسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات والمعطيات لتفكيك الشبكات السرية العاملة في هذا الإطار، وفى هذا السياق تَم عام 1992 إحداث مركز المعلومات والتبادل يهدف تنمية التعاون بين مختلف الدول المتوسطية وتنظيم الانتقال عبر الحدود.

3- إحداث مجموعة تريف (CTREVI) التي تظم وزراء العدل والداخلية وتستهدف اتخاذ إجراءات بين مختلف الدول المتوسطية لمراقبة الحدود وتحديث المنظومة القانونية لردع المهاجرين، وكذلك الشبكات المختلفة العاملة في هذا المجال.

4-السعي في ظروف سياسية خاصة مع وصول حكومات أكثر اهتماماً بالمعاناة الاجتماعية إلى تسوية أوضاع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين انطلاقاً من بعض الشروط في ظل ما يسمى بنظام الحص الحقيقي، وذلك لإدماجهم ضمن النسيج الاجتماعي والتخفيف من معاناتهم داخل المجتمع الذى يقيمون فيه، وهذا تقريباً هو المسار الذي سارت فيه بعض الحكومات[1].

ولهذا فإن الهجرة غير الشرعية من دول المغرب العربي إلى دول أوروبا تعتبر إحدى القضايا أكثر مركزية في المسائل الأمنية الجديدة بالنسبة للاتحاد الأوروبي إلى جانب ظاهره الإرهاب والتي يغيرها الاتحاد الاوروبي عوامل تؤثر بأشكال وبطرق مختلفة على أمن دوله ومحيطاته وعلى الاستقرار الأمني في المتوسط

1. علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي طرابلس: منشورات الجامعة المغاربية 2007) ص 186.

بشكل عام فهذه الاحداث تنبهنا الى خطورة ملف المهاجرين فيما يخص قضايا الأمن والحريات وحقوق الإنسان.

واللجوء السياسي والبطالة من هنا سعت الدول المتوسطية لوضع الآليات المشتركة للتصدي إلى هذه الظاهرة من خلال اللقاءات والزيارات السكنية بين الحكومات ووضع تصورات وآليات مشتركة بين الطرفين.

وهذه السياسة الانمائية الموجهة إلى بلدان منابع الهجرة بنوعيها الشرعي وغير الشرعي ، تتطلب شروطا أساسية هي:

1-إرادة سياسية البلدان ضفة المتوسط وبلدان جنوب الصحراء لمواجهة الهجرة غير الشرعية من خلال التنمية

2-رؤية اجتماعية واقتصادية شاملة تنظر إلى التنمية كاستراتيجية الأمن والسلام والاستقرار في كل الاقليم الأفريقي والمتوسطي

3-انشاء صندوق خاص بالتنمية يموله الجميع، كل ما يستطيع من مشاركة فيه لتعزيز التواصل والتعاون بين ضفة المتوسط .

4-استعداد وإرادة لتمويل أو الإسهام في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس عوائد الأمن والاستقرار[1].

1. المرجع السابق ص 190.

الخاتمة :

جاءت الدراسة لتسليط الضوء على أن الشراكة الأورومتوسطية لها أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية وأكد الطرفان بضفة المتوسط وعلاقاتها مع بعض أهمية البعد الأمني واستقرار المنطقة، من هنا جاء الاهتمام بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وظهرت العديد من المبادرات الساعية التوطيد التعاون وإرساء الأمن بها.

إن المخاوف الأوروبية من عدم الاستقرار الأمني خاصة في دول المغرب العربي لا يؤدي إلى بروز حالة استقرار في هذه المنطقة بل يؤدي إلى بروز مشكلة أمنية في كامل حوض البحر الابيض المتوسط ، وخاصة في ظل زيادة الهجرة غير الشرعية، وتنامى ظاهرة الإرهاب وتهريب البشر، وقد ادركت الدول الأوروبية المخاوف من هذه القضايا يتطلب عمل آليات محددة وإستراتيجية واضحة المعالم مع الشركاء في دول المنطقة، وهذا ما تعرضت له الدراسة فى بعض جوانبها وضع السياسات العامة والآليات .

مما سبق يتضح لنا أن طرح هذه المجالات من الشراكة إنما يخدم بالأساس لمصالح الأورومتوسطي في ظل اختلال التوازن السياسي والاقتصادي والثقافي والأمني وأصبحت هذه المنطقة بؤرة للتأثير الخارجي الأوروبي وتنفذ فيها سياسات أوروبية وتلعب دور حراس الحدود لحماية أوروبا من الهجرة والإرهاب وهنا تكمن الأغراض الحقيقية للاستراتيجية الأوروبية، وبعدها الأمني في المنطقة المتوسطية .

وقد توصلنا في نهاية الدراسة وبعد عرض وتحليل كل ما اتيح لنا من معطيات متعلقة بعلاقات الجانبين والشراكة بينها ومجموعة التحديات التي تواجهها المنطقة أمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

1- إن الشراكة الأورومتوسطية على مختلف مراحلها كانت دائماً ترتبط بطبيعة النظام الدولي السائد وعلى ما يطرأ على هذا النظام من متغيرات.

2- تعتبر منطقة المغرب العربي بصفه عامه ذات أهمية استراتيجية خاصة بالنسبة للدول الأوروبية المتوسطية حيث ترتبط بروابط منوعة أهمها الجوار الجغرافي والانتماء المشترك لحوض المتوسط مما زاد من التعاون والشراكة .

3 - هناك تعاون في وضع إستراتيجيات وسياسات محددة المعالم بين ضفة المتوسط أولها التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحد من الظواهر التي تعيق أمن المتوسط.

4- حرص بلدان غرب أوروبا للمحافظة على أمنها واستقرارها من جهة الجنوب، سعت هذه البلدان لتعزيز علاقاتها وشراكاتها مع دول المغرب العربي بضفتي المتوسط.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- العربية:

1- ارنست مانول، الاتحاد السوفيتي في ظل غوربا تشوف (بيرت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط 1991).

2- اريك هورسي والان جون : ترجمة أحمد حمدي محمود ، الإرهاب الدولي (مصر : الهيئة العامة للكتاب 1991).

3- آمنة إمحمدي ، الهجرة الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الملتقى الوطني الثاني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها الدولية (الجزائر /: جامعة الشلف كلية الحقوق والعلوم السياسية 25-26- مايو-2011) ص5

4- خليفة بلعيد اوضاع المهاجرين العرب في الدول الأوربية (طرابلس : مجلة الدراسات العليا 1997).

5- عبدالفتاح الرشدان ، العرب والجماعة الأوروبية في عالم مستقر دراسات استراتيجية (الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات 1998).

6- عبدالله الجمل ، الاقتصاد العربي والجماعة الأوروبية (بيروت : دار النهضة العربية للنشر " ط 1995).

7- عبدالوهاب بن خليف العلاقات الأوروبية – المتوسطية استراتيجيات شراكة وتوصيف مجلة دراسات استراتيجية (الجزائر : دار الحلزونية للنشر 2008).

8- علي الحاج سياسات دول الاتحاد الأوروربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية في 2005).

9- علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي (طرابلس: منشورات الجامعة المغاربية 2007).

10- فيصل الفائدي الضغوط السكانية والهجرة (القاهرة: دار الكتاب العربي، 1954).

11- محمد غربي من اجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن حالة منطقة البحر المتوسط ، دفاتر سياسية العدد الأول كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة الجزائر 2009).

12- مرعي المغربي، المحددات الداخلية والخارجية وأثرها على علاقات التعاون لدول البحر المتوسط مجلة الدراسات العليا (طرابلس .عدد خاص. 1997).

ثانياً- الأجنبية

13- Bichar Khader .op. cit.

14- Bichra Khader : L Europen etla. Medierranee Geopolitu de .la proximite parysd – L . hamattan 1997